عند الكسائي نصب وعند الفراء رفع وفي ان زيدا هو القائم بالعكس
ويقع بلفظ المرفوع المنفصل مطابقا لما قبله في الافراد والتثنية والجمع
والتذكير والتانيث والخطاب والغيبة ولا يقع الا بعد معرفة مبتدأ او
منسوخ نحو زيد هو القائم كنت انت الرقيب ان هذا لهو القصص
الحق تجده عند الله هو او لا يقع بعده الا اسم معرفة كالامثلة او شبيه
بها في امتناع دخول اله عليه كالمثال الاخير وسواء كان ظاهرا ام مضمرا
اهو مبهما ام معرفا باللام ام مضافا جامدا ام مشتقا لم يتقدم متعلقه عليه وسواء
كان الناسخ فعلا ام حرفا هذا مذهب الجمهور في الجميع وفي كل خلاف فذهب ابن مالك
الى انه قد تنتفي المطابقة فيقع بلفظ الغيبة بعد حاضر قائم مقام مضاف كقوله

• وكائن بالابالح من صديق • يراني لو اصبت هو المصابا •

فهو فصل بلفظ الغيبة بعد المفعول الاول وهو الياء في يراني على حذف مضاف
اي مصابي هو المصاب فحذف المضاف واقيم اليا مقامه وحمله العكبري
في المصباح على ان يكون هو تاكيدا للفاعل في يراني والمضاف مقدر والمصاب
مصدر اي يظن تمامي المصاب اي يحتقر كل مصاب دونه وقال غيره
عند صديقه بمنزلة نفسه فاذا اصيب في نفسه وكان صديقه قد اصيب
فجعل ضمير الصديق توكيدا لضمير الاه هو في المعنى مجازا وانشأ عاهو من
باب زيد زهير وذهب الاخفش الى جواز وقوعه بين الحال وصاحبها
كقراءة هؤلاء بناتي هن اطهر لكم بنصب اطهر وتقول هذا زيد هو خيرا منك
وردبان اطهر نصب بلكم على انه خبر هن ليكون من تقديم الحال على عاملها
الظرفي وذهب قوم الى جواز وقوعه بين نكرتين كمعرفتين في
امتناع دخول اله عليهما نحو ما ظن احدا هو خيرا منك وحسبت خيرا
من زيد هو خيرا من عمرو وذهب قوم من الكوفيين الى جواز وقوعه
بين نكرتين مطلقا وخرجوا عليه ان تكون امة هي اربى من امة وذهب
قوم منهم الى جواز وقوعه بعد اسم نحو لا رجل هو منطلق وذهب الاخفش
الى جواز وقوعه قبل المضارع نحو كان زيد هو يقوم وذهب الفراء الى

لا

لا يجوز وقوعه قبل معرفة بغير اللام فلم يجز كان زيدا هو اخاك وكان زيد
هو صاحب الجارية ونحوه واوجب ابتدائيته ورفع ما بعده وكذا لم يجوز
وقوعه في باب ما واوجب فيه الابتدائية ويجوز في ليس الوجهين
ورجح الابتدائية وذهب الكسائي والفراء الى جواز وقوعه في غير الامثلة
والتواسخ نحو ما بال زيد هو القائم وما شان عمرو هو الجالس ومررت بعبد الله
هو السيد بنصب الجميع وذهب قوم الى جواز وقوعه قبل مشتق تقدم
ما ظاهره التعليق به نحو كان زيد هو بالجارية الكفيل بشرط ان لا يقصد
كون بالجارية في صلة الكفيل على حد وكانوا فيه من الزاهدين فان
قصدت لم يجز اجماعا وذهب الفراء الى جواز ما وقوعه اول الكلام قبل
المبتدا والخبر قبل ومنه وهو محرم عليكم اخراجهم وذهب اخرون قليلا
جواز تقدمه مع الخبر نحو هو القائم زيد وهو القائم كان زيد وهو القائم
ظننت زيدا وذهب اخرون الى جواز توسطه بين كان واسمها وبين
ظن والمفعول الاول نحو كان هو القائم زيد وظننت هو القائم زيدا
ووجه المنع في الكل عند الجمهور الفائدة تصون الخبر من توهمه تابعا
ومع تقديم الخبر يستغني عنه لان تقديمه يمنع كونه تابعا اذ التابع لا يتقدم
على المتبوع فلو تقدم منصوبا ظننت عليها جاز وقوع الفصل بينهما
نحو زيدا هو القائم ظننت وان تقدم الاول وتاخر الثاني نحو زيدا
ظننت هو القائم ففي جواز ذلك نظر قاله ابو حيان قال ولا يقع بين
الخبرين فلا تقول ظننت هذا الحلو هو الحامض لان الثاني ليس بالمحول
عليه وحده وقيل يدخوله بينهما قال وكذا لا يدخل بين القضيتين نحو
زيد ظننته هو اياما خير ام بكر وعند سيبويه لانه تاكيد في المعنى لهذه
البلاة فكل منهما يغني عن صاحبه فان فصلت واخرت البدل جاز نحو ظننته
هو القائم اياه لانه في نيه الاستئناف وصار بذلك بمنزلة ان اللام في كلام
واحد اذا تاخرت اللام وسواء كان في الفصل بالمفعول الثاني او بظرف
ومجرور نحو ظننته يوم الجمعة اياه القائم فان كان احدهما ضميرا

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)